# مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.803

13 August 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

---

**المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة**
**بعد المائة الثامنة**

**المعقودة في قصر الأمم، جنيف،**
**يوم الخميس ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٨، الساعة ١٠/٣٠**

**الرئيس: السيد ميمسكول (أوكرانيا)**

**الرئيس** (الكلمة بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الثالثة بعد المائة الثامنة لمؤتمر نزع السلاح.

وعلى قائمة المتحدثين اليوم ممثلا الصين وفنلندا. وأعطي الكلمة لممثل الصين، السفير لي.

**السيد لي** (الصين) (الكلمة بالصينية): لقد قرر مؤتمر نزع السلاح في جلسته العامة المعقودة يوم ١١ آب/أغسطس إنشاء لجنة مخصصة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهذا إنجاز هام حققه مؤتمر نزع السلاح هذا العام. وأود اليوم أن أوضح موقف الصين من بند هام آخر من بنود جدول الأعمال، وهو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وقبل أن أخوض في هذا الموضوع أود أيضا أن أهنئ باسم الوفد الصيني، وفد البرازيل على انضمام البرازيل رسميا إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وتصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو ما أنبأنا به السفير لافر في الجلسة العامة الأولى من هذه الدورة. ولا نزال نذكر جميعا أنه في ١١ أيار/مايو من هذا العام، أي في ذات اليوم الذي بدأ فيه مؤتمر نزع السلاح جلساته، صُدمنا بإجراء تجربة نووية في جنوب آسيا. ويقف هذان الحدثان على طرفي نقيض. فالبرازيل، هذا البلد الهام، تصرف بمسؤولية لتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وخطا خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح، على نحو ساعد على دعم وتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، وأفاد السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وحظي بالإعجاب والتقدير عموما. ونأمل أن تحذو البلدان الأخرى غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار حذو البرازيل فتنضم إلى المعاهدة في موعد مبكر. كما نطلب إلى البلدان المعنية التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أسرع وقت ممكن، بحيث تساهم على النحو الواجب في توطيد نظام عدم الانتشار الدولي وتعزيز نزع السلاح النووي.

ويدعو القرار ٣٧/٥٢، الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة العام الماضي، مؤتمر نزع السلاح إلى إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للفضاء الخارجي ويسلم بأن إجراء مفاوضات من أجل إبرام اتفاق أو اتفاقات دولية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لا يزال مهمة ذات أولوية لمؤتمر نزع السلاح، بحيث لا يستطيع أي بلد من البلدان استكشاف واستغلال الفضاء الخارجي إلا للأغراض السلمية التي تعود بالفائدة على البشرية جمعاء. ويعكس ذلك الأهمية الكبرى التي يعقدها المجتمع الدولي على قضية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتؤيد الصين قرار الأمم المتحدة هذا كل التأييد. إلا أن الناس يرون فيما يبدو أن لا وجود لسباق تسلح في الفضاء الخارجي في الوقت الراهن وأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لا ينبغي أن يكون أولوية من أولويات مؤتمر نزع السلاح. ولا يسع الوفد الصيني الاتفاق مع هذا الرأي. فالواقع أن الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة لاستحداث واختبار أسلحة الفضاء الخارجي ومنظوماتها اجتذبت اهتمام بلدان عديدة. وأصبح منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي قضية راهنة وملحة بالنسبة إلى المجتمع الدولي.

والجميع يعلم أن مبادرة الدفاع الاستراتيجي في الثمانينات أثارت قلق العالم بأسره من احتمال امتلاء الفضاء الخارجي بالأسلحة. ولم يؤد انتهاء الحرب الباردة إلى زوال "حرب النجوم"، لأن العديد من التكنولوجيات سلك سبيله إلى برامج أخرى للأسلحة الفضائية. فمنظومات الدفاع ضد القذائف الميدانية التي

تطورها بعض البلدان الآن تعتمد على مفاهيم "حرب النجوم" والتكنولوجيات العسكرية. فعلى سبيل المثال، يجري استخدام التكنولوجيا الخاصة بـ "المقذوفات الحركية الخفيفة المثبتة في الفضاء الخارجي" التي طـُورت في الحرب الباردة لاستحداث "نظام دفاع ميداني خاص بسلاح البحرية" قادر على اعتراض الأهداف في الفضاء الخارجي على ارتفاع ٥٠٠ كيلومتر. وينبثق "نظام الدفاع الميداني عن المناطق المرتفعة" الذي يجري تطويره الآن من نظام استخدم في مبادرة الدفاع الاستراتيجي لاعتراض القذائف التسيارية الاستراتيجية، وهو قادر على اعتراض القذائف ضمن الغلاف الجوي وفي الفضاء الخارجي أيضا. كما يجري استحداث تابع اصطناعي فضائي يعمل بنظام الأشعة تحت الحمراء ويمكنه مساعدة أسلحة الاعتراض في التقفي والتوجيه. وكـُشفت البحوث بشأن أسلحة الليزر الفضائية. ولا تتيح هذه التكنولوجيا اعتراض القذائف التسيارية فحسب وإنما مهاجمة التوابع الاصطناعية أيضا. وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أجرى البلد المعني أول اختبار لليزر كيميائي ذي طاقة عالية لمهاجمة التوابع الاصطناعية، مما أثار قلقا دوليا واسع النطاق. والناس يساورهم قلق متزايد إزاء احتمالات ظهور ونشر أنواع مختلفة من منظومات الأسلحة الفضائية في المستقبل القريب، بما في ذلك أسلحة الليزر المضادة للقذائف وللتوابع الاصطناعية.

وثمة أنواع عدة من منظومات الأسلحة قيد التطوير. فبعضها منشور بكامله في الفضاء الخارجي أو موجه ضد أهداف في الفضاء الخارجي؛ وبعضها الآخر مثبت في الفضاء ولكنه يقدم معلومات عن الأهداف لمنظومات الأسلحة الأرضية. على أن جميعها يرمي إلى غرض واحد، وهو تحقيق التفوق العسكري الاستراتيجي المطلق والأمن المطلق للبلد المعني. ولا يمكن أن تترتب على ذلك سوى نتيجة واحدة، وهي تحويل الفضاء الخارجي إلى قاعدة للأسلحة وساحة قتال. وهذا الاحتمال قمين بقلب الاستقرار الاستراتيجي الإقليمي والعالمي، وإثارة سباق تسلح جديد، وتقويض السلم والأمن الدوليين. ولا يسع المجتمع الدولي إلا أن يشعر بالقلق العميق والحذر حيال هذا الاحتمال.

ولئن كانت الصكوك القانونية الدولية القائمة بشأن الفضاء الخارجي، كمعاهدة المبادئ الناظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، تحظر نشر أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي، فإنها لا تحظر اختبار الأسلحة الأخرى أو منظوماتها ولا نشرها واستخدامها حظرا كاملا، وهي لذلك قاصرة عن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. يضاف إلى ذلك أن بعض المعاهدات الأخرى، كمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، تضعضعت كثيرا بسبب فهم أو تفسير البعض لها على طريقته، مما أفسح مجالا مواتيا لاستحداث، لا بل نشر منظومات فضائية بالغة التعقيد للدفاع ضد القذائف الميدانية.

وإزاء هذه الوقائع، أصبح منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي قضية ملحة، ولا بد للمجتمع الدولي من اتخاذ إجراءات حازمة وحسنة التوقيت. ولهذا السبب تحديدا اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٣٧/٥٢ الذي تسلم فيه بأن إجراء مفاوضات من أجل إبرام اتفاق أو اتفاقات دولية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لا يزال يمثل مهمة ذات أولوية. ولسنوات طويلة ما برحت بلدان عديدة، بما فيها أغلبية كبيرة من أعضاء مؤتمر نزع السلاح، تحث المؤتمر على بدء مفاوضات حول منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وفي عام ١٩٨٢، عندما أُدرج البند "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، أنشأ المؤتمر لجنة مخصصة لهذا الموضوع لمدة عشر سنوات متتالية. ومع أن اللجنة لم

تستطع، لأسباب شتى، أن تشرع في صياغة صكوك قانونية دولية تحظر اختبار الأسلحة ونشرها واستخدامها في الفضاء الخارجي وتمنع حدوث سباق تسلح فيه، فإنها عقدت مناقشات ومشاورات واسعة النطاق حول مسائل من قبيل التعاريف والمعايير والمعاهدات القائمة وتدابير بناء الثقة، فاكتسبت الخبرة ومهدت السبيل للمضي قدما في هذا العمل.

ومع اقترابنا من نهاية القرن وإحراز تكنولوجيا الفضاء تقدما يوميا، لا بد للمجتمع الدولي من بذل جهود متسقة لضمان استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومنع تحويله إلى ميدان لسباق تسلح جديد. وطرح العديد من البلدان آراء ومقترحات جديرة بالاهتمام خلال السنوات العشر التي عملت فيها اللجنة المخصصة. وعمد بعض الوفود أيضا إلى الاستشهاد بمعاهدات واتفاقات وصكوك قانونية دولية أخرى تتصل بالفضاء الخارجي وإلى تحليلها، على نحو عزز التفاهم بين الوفود وزاد من احتمالات التوصل إلى اتفاق دولي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي عن طريق المفاوضات. ويعرب الوفد الصيني عن تقديره للوفود التي قدمت مساهمات إيجابية في العمل المتعلق بهذا البند. وهو مستعد للمشاركة على نحو بناء في المداولات التي تعقد بشأن أي مقترحات وآراء في هذا الصدد.

ومنذ أمد بعيد، وتحديدا في عام ١٩٨٥، قدمت الصين إلى اللجنة المخصصة الأولى ورقة موقف عن قضية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي (CD/579). وأكدت الصين في تلك الورقة أن الفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية، وأنه ينبغي استغلاله واستخدامه على نحو يخدم التنمية الاقتصادية والعلمية والثقافية لجميع البلدان ويفيد البشرية جمعاء، وأن الصين تعارض حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أيا كان شكله. وترى الصين الآن أن على مؤتمر نزع السلاح، عند تصديه لهذا البند، أن يراعي تمام المراعاة أن استحداث وإنتاج منظومات الأسلحة هذه، بما فيها منظومات الدفاع ضد القذائف الميدانية، جاريان على قدم وساق وأن بعضها أخذ يُنشر في الفضاء. ولا بد من اتخاذ إجراءات فورية لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، وحظر اختبار ونشر واستخدام أي منظومة أسلحة في الفضاء الخارجي، وحظر استخدام الفضاء الخارجي لأغراض قصف الأهداف الأرضية. وينبغي أن تتحمل البلدان ذات القدرات الفضائية الأكثر تقدما مسؤولية خاصة لضمان استخدام الفضاء في الأغراض السلمية فقط وأن تلتزم بعدم اختبار أو نشر أو استخدام أي منظومة أسلحة أو مكوناتها في الفضاء الخارجي ريثما يُبرم اتفاق متعدد الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ويقترح الوفد الصيني أن يجري معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بحثا مفيدا عن إنتاج أسلحة الفضاء الخارجي ونشرها ويشجعه على القيام بذلك. ونود في الوقت نفسه أن نرحب بخبراء الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح الذين قدِموا لموافاة المؤتمر بمعلومات عن هذا الموضوع.

وذكر المنسق الخاص المعني بهذا البند، سفير سري لانكا، في تقريره المرحلي الذي عرضه في الجلسة العامة المعقودة يوم ١١ حزيران/يونيه أن أعضاء مؤتمر نزع السلاح لم يبدوا اعتراضا على إعادة إنشاء لجنة مخصصة، وإن كان يلزم عقد المزيد من المشاورات حول موعد إنشائها. ونأمل أن يظهر جميع أعضاء المؤتمر الإرادة والمرونة السياسية اللازمة كي تحرز المشاورات ذات الصلة نتائج سريعة وإيجابية، على نحو يتيح للمؤتمر أن يبدأ عمله الفني بشأن المنع الفعال لحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في أبكر وقت ممكن ولا يثير خيبة أمل المجتمع الدولي.

السيد رايما (فنلندا): ترحب فنلندا بالقرار الهام الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ بشأن بدء المفاوضات حول عقد معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية وقابلة للتحقق الدولي والفعال لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وفي هذا الصدد، أود أن أوجه شكري الخاص إليكم، السيد ميمسكول، لهذا الإنجاز. فالأسلوب الدبلوماسي المقتدر الذي أجريتم به المشاورات هو الذي سمح باتخاذ هذا القرار بسلاسة.

وعقب القرار الذي اتخذه المؤتمر، أدلت وزيرة خارجية فنلندا، السيدة تاريا هالونن، بالبيان التالي في هلسنكي يوم ١١ آب/أغسطس:

"يسرني حقا القرار الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح في جنيف اليوم بشأن بدء المفاوضات حول إبرام معاهدة دولية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وفي أعقاب تفجيرات التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان في أيار/مايو، من المهم للغاية أن يمضي الحوار الدولي بشأن تحديد الأسلحة قدما. ويمثل بدء المفاوضات خطوة هامة لدعم نزع السلاح النووي وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي.

"ويلزم هذا القرار جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وكذلك ما يعرف بدول العتبة، بإجراء المفاوضات وبتحقيق هدف وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

"وفنلندا، باعتبارها عضوا في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، ستشارك بنشاط في المفاوضات."

وستتناول المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية عدة قضايا بالغة التعقيد سواء من الناحية السياسية أو من الناحية التقنية. ويرى وفدنا أنه لا ينبغي إضاعة أي وقت بل يجب الشروع في العمل الملموس فورا. ونظرا إلى ضيق الوقت المتبقي في هذه الدورة، ينبغي أن نستغل بأقصى قدر من الفعالية الفترة التي تتخلل دورات المؤتمر. ونأمل أن تلازمنا المرونة التي أتاحت للمؤتمر يوم الثلاثاء التوصل إلى قرار بشأن إنشاء اللجنة المخصصة وأن تيسر عملنا في المستقبل.

السيد رافيسو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): اتخذ المؤتمر قبل يومين قرارا هاما بإنشاء لجنة مخصصة في إطار البند ١ من جدول أعمالنا للتفاوض على ما اعتاد معظمنا على تسميته معاهدة "cut-off" (معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية). ويحدو وفدي أمل كبير في أن تبدأ هذه اللجنة العمل في أسرع وقت ممكن، نظرا إلى ما انقضى من وقت في هذا الجزء الأخير من دورتنا السنوية.

إن وفدي على علم بالمشاورات المكثفة التي تجرونها مع المجموعات الإقليمية بغية التوصل إلى اتفاق سريع بشأن تعيين رئيس للجنة المخصصة، ونحن نشعر بالامتنان العميق لكم. ووفدي مدرك أن الاتفاق وشيك وإن لم نستطع اتخاذ قرار اليوم. وفي هذا السياق، سيدي الرئيس، ونظرا إلى الطابع العاجل للمسألة،

يقترح وفدي عليكم، إن رأيتم أن الظروف مواتية، عقد جلسة خاصة للمؤتمر بكامل هيئته، يوم غد إن أمكن، أو في بداية الأسبوع المقبل على الأقل، من أجل تعيين رئيس للجنة المخصصة بحيث تبدأ اللجنة اجتماعاتها في الأسبوع المقبل.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل فرنسا على بيانه. وكنت سأتصدى لهذه المسألة بالذات، ولكني أحطت علما باقتراحه.

هل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ لا أحد يطلب الكلمة. كما تعلمون، تتواصل مشاورات مكثفة بشأن تعيين رئيس اللجنة المخصصة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى التي أنشأناها في الجلسة العامة المعقودة يوم الثلاثاء الماضي. وسيتولى خلفي في هذا المنصب، سفير المملكة المتحدة إيان ساوتر، إتمام هذه المشاورات وإبلاغ المؤتمر بنتائج جهوده.

وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات الختامية.

(تابع بالانكليزية)

لما كانت هذه هي الجلسة العامة الأخيرة لمؤتمر نزع السلاح برئاسة أوكرانيا، أود أن أقول إن هذه الفترة الزمنية اتسمت بالعمل المكثف والمبادرات المثمرة والتعاون المتبادل، مما أفضى في نهاية الأمر إلى اتخاذ المؤتمر قرارا أساسيا بشأن إنشاء لجنة مخصصة في إطار البند ١ من جدول الأعمال للتفاوض على إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى استنادا إلى تقرير شانون (CD/1299) والولاية الواردة فيه. ومؤتمر نزع السلاح، إذ قام بذلك، قد أظهر حكمة وتصميما جماعيا على تحقيق إنجاز حاسم جديد في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ويحدونا أمل الآن في أن نحرز خلال الدورة السنوية العشرين في عام ١٩٩٩ تقدما في المفاوضات يتيح لنا أن نقول إن المؤتمر يعمل بنشاط، عشية القرن الحادي والعشرين، من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، وهي فكرة نتقاسمها جميعا.

ومن الواضح، في رأيي، أن تحقيق هذا الحظر سيمثل حدثا أساسيا في ميدان عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. ولذلك، تبدو المهمة الملقاة على عاتق رئيس اللجنة المخصصة ضخمة ومنطوية على مسؤولية عظيمة.

واتخاذ القرار المتعلق بإنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى، والبيان الرئاسي الذي أعقبه، إنما ينبعان من المشاورات التي أجراها حول البند ١ من جدول الأعمال الفريق الثلاثي عملا بالمقرر CD/1501. وفي نهاية الجزء الثاني من الدورة، قدم سلفي، سفير تركيا سنغار، تقريرا مرحليا عن هذه المشاورات. وفي بداية الجزء الثالث من الدورة، استأنفتُ هذه المشاورات بشأن البند ١ من جدول الأعمال. وهكذا، بدأ الفريق الثلاثي، في ٢٨ تموز/يوليه، مشاورات ثنائية مع مختلف وفود المؤتمر، بما في ذلك وفود الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. واختُتمت هذه المشاورات يوم ٣١ تموز/يوليه.

وخلال هذه المشاورات الثنائية، استمعت الرئاسة إلى آراء الوفود المنتمية إلى مختلف المجموعات الإقليمية. ويمكن إيجاز هذه الآراء، في نظري، كما يلي:

لا تزال مجموعة الـ ٢١ تعقد أولوية كبرى على المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي المعقودة داخل مؤتمر نزع السلاح، وقد أكدت ضرورة إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي فورا، بالاستناد إلى المقترحات التي قدمتها في هذا الصدد المجموعة وأعضاؤها.

وأعربت وفود عديدة، بما فيها وفود المجموعة الغربية، عن تأييدها لفكرة إنشاء آلية استشارية داخل مؤتمر نزع السلاح لتزويده بمزيد من المعلومات عن الإنجازات والقضايا المعقدة في عملية خفض الأسلحة النووية، وإن كان يلزم صياغة مفهوم هذه الآلية على نحو أكثر تفصيلا.

وأكدت وفود بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية أنها تميل إلى إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على حظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وأشارت وفود دول أخرى حائزة للأسلحة النووية إلى أنها تفضل العودة إلى الجوانب الأخرى من البند ١ من جدول الأعمال خلال الدورة السنوية المقبلة، خاصة إذا دخلت معاهدة ستارت ٢ حيز النفاذ.

ولا يزال عدد من المقترحات المتعلقة بالبند ١ من جدول الأعمال مطروحا على المؤتمر ويستدعي مزيدا من النظر.

ونظرا إلى أنني وقفت معظم نشاطي خلال الفترة التي توليت فيها الرئاسة على الترويج للقرار المتعلق بإنشاء اللجنة المخصصة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، فإن الفريق الثلاثي لم يعقد مشاورات مفتوحة باب المشاركة تنصب على الجوانب الأخرى للبند ١ من جدول الأعمال. وآمل أن يواصل خلفي في هذا المنصب، سفير المملكة المتحدة ساوتر مشاورات الفريق الثلاثي المكثفة، التي من المفروض أن تكون أكثر إثمارا وإنتاجية على خلفية القرار المتخذ مؤخرا بشأن إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، والبيان الرئاسي الذي أعقبه.

وبهذا أختتم ملاحظاتي حول القضايا المتصلة بالبند ١ من جدول الأعمال.

وأود أن أعرب عن ارتياحي لكون المؤتمر يخوض الآن في عمله الفني. وقد أجرى رئيس اللجنة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية مجموعة من الاجتماعات المثمرة وسيبدأ قريبا إعداد تقريره إلى المؤتمر. ويقوم المنسقون الخاصون الستة بمزيد من المشاورات كل عملا بولايته. وخلال فترة رئاستي، قدم المنسقون الخاصون المعنيون بالألغام البرية المضادة للأفراد والشفافية في مسألة التسلح وتوسيع نطاق عضوية المؤتمر تقاريرهم المرحلية إلى المؤتمر. وآمل أن يتخذ المؤتمر، قبل نهاية هذه الدورة، خطوات ملموسة بالاستناد إلى استنتاجاتهم.

وأود أن أعرب عن أطيب الأماني لرئيس مؤتمر نزع السلاح الجديد، سفير المملكة المتحدة إيان ساوتر. وأتطلع إلى مواصلة مهمتنا المشتركة تحت رئاسته. وأود أيضا أن أشكره هو وسفير تركيا مراد سنغار لمساهمتهما القيمة في أعمالنا ودعمهما الثابت.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد بتروفسكي، ونائب الأمين العام، السيد بن اسماعيل، والسيد زالسكي، ولجميع موظفي الأمانة والمترجمين الشفويين لما بذلوه من جهود لا تكل لتوفير الخدمات اللازمة وضمان سير أعمال المؤتمر بسلاسة.

وقد شعرت بوجه خاص بقيمة المساعدة الثمينة والمقتدرة التي قدمها السادة بتروفسكي وبن اسماعيل وزالسكي حين اضطرت الحالة في المؤتمر خلال الأيام الأخيرة الرئيس إلى التصرف واتخاذ قرار فوري اتسم في الوقت نفسه بالاعتدال بغية الحفاظ على جوهر ما أنجزته جميع الوفود معا. وأشكر جميع الوفود في مؤتمر نزع السلاح على تعاونها النشط مع الرئيس ودعمهما له.

(تابع بالفرنسية)

وزعت عليكم الأمانة قبل قليل، بناء على طلبي، جدولا زمنيا مؤقتا لاجتماعات المؤتمر وهيئاته الفرعية في الأسبوع المقبل. وقد أُعد هذا الجدول الزمني بالتشاور مع الرئيس التالي للمؤتمر، ورئيس اللجنة المخصصة للضمانات الأمنية، والمنسقين الخاصين، وهو كما جرت العادة مجرد جدول إرشادي ويمكن تعديله إن اقتضى الأمر. وعلى هذا الأساس أقترح أن نعتمده.

وقد تقرر ذلك.

**الرئيس** (الكلمة بالفرنسية): وبهذا نكون وصلنا إلى نهاية جدول أعمالنا، وأعتزم رفع هذه الجلسة العامة. وستعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر في الساعة ١٠/٠٠ من يوم الخميس ٢٠ آب/أغسطس.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠